تحشيد بأبين يهدد بانهيار الهدنة بين الانتقالي والشرعية

صراع بين مكونات الشرعية وتيار قطر يحاول نقل الصراع إلى الجنوب

الأمناء/ قسم الرصد:

كشفت مصادر سياسية يمنية عن استمرار حالة التوتر في محافظة أبين (شرق عدن) بين قوات الحكومة اليمنية والقوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، في ظل مؤشرات على انهيار الهدنة المبرمة بموجب اتفاق الرياض وتجدد المواجهات بشكل كامل بين الجانبين في أعقاب تعليق المجلس الانتقالي الجنوبي المشاركة في مشاورات تنفيذ اتفاق الرياض احتجاجا على ما وصفه بخروقات القوات الحكومية.

وأشارت المصادر، في تصريح لـ«العرب»، إلى استنفار المجلس الانتقالي قواته في محافظة لحج (شمال عدن) بعد رصد تحركات عسكرية مشبوهة تقوم بها قوات اللواء الرابع مشاة جبلي التابع لجماعة الإخوان، والذي تؤكد معلومات متواترة مشاركته في مخطط تطويق العاصمة عدن بدعم قطري.

وفي محاولة لتخفيف حالة الاحتقان اعتبر مراقبون أن عودة محافظ عدن المعين أحمد حامد لملس إلى عدن لممارسة عمله رسالة إيجابية من المجلس الانتقالي تشير إلى استعداده للمضي قدما في تنفيذ الشق السياسي من اتفاق الرياض بالرغم من إعلانه تعليق مشاركته في المشاورات الجارية في العاصمة السعودية الرياض حول تشكيل الحكومة الجديدة.

وقالت مصادر مطلعة إن لملس عاد إلى العاصمة الجنوبية عدن، بعد قرابة الشهر تقريبا من أدائه اليمين الدستورية وحصوله على ضمانات من التحالف العربي بدعم جهوده لحل مشاكل الخدمات وتوقف صرف الرواتب المتفاقمة في المدينة التي يصفها مراقبون بأنها أكبر التحديات التي تواجه المجلس الانتقالي والحكومة على حد سواء.

ورجحت مصادر أن تشهد الأيام القليلة القادمة انفراجا في مسار المشاورات السياسية وجهود تشكيل حكومة المناصفة بين الشمال والجنوب وفقا لاتفاق الرياض، غير أن المصادر نفسها لم تستبعد أن يترافق استئناف المسار السياسي مع تصعيد عسكري على الأرض من قبل تيار قطر في الحكومة اليمنية وذراعه العسكرية المعروفة باسم الحشد الشعبي الممول من الدوحة في تعز على وجه التحديد، والذي تشير المصادر إلى اعتزامه فتح جبهات جديدة باتجاه مناطق الساحل الغربي، حيث تتمركز قوات المقاومة المشتركة، ومحافظة لحج الجنوبية.

ويسعى التحالف العربي للدفع باتجاه تنفيذ اتفاق الرياض وردم هوة الخلافات بين المكونات المناوئة للانقلاب الحوثي، استباقا لتحركات دولية وأممية حثيثة ترمي إلى فرض صيغة اتفاق شامل للسلام تقدم بها المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث ورفضتها الحكومة الشرعية والجماعة الحوثية في الوقت نفسه.

وتهدف تحركات المبعوث الأممي إلى حشد التأييد لمبادرته من دول الإقليم والدول الفاعلة في الملف اليمني، بما في ذلك الدول الإقليمية التي تؤثر بشكل مباشر على أطراف النزاع، غير أن انفتاح غريفيث على إيران في ما يتعلق بالملف اليمني أثار انزعاج الحكومة اليمنية التي عبرت، على لسان وزير إعلامها معمر الأرياني، عن الاستياء من تصريحات المبعوث الأممي إلى اليمن التي أدلى بها عقب لقاء غير مسبوق جمعه بكبير مساعدي وزير الخارجية الإيراني علي أصغر خاجي، وهو ما اعتبره وزير الإعلام اليمني تجاهلا لدور طهران التخريبي في زعزعة أمن واستقرار اليمن وتحويله منصة لاستهداف دول الجوار وإقلاق أمن المنطقة وتهديد خطوط الملاحة، وما خلفه من خسائر بشرية ومادية.

ولوّح رئيس مجلس النواب اليمني سلطان البركاني في لقاء عبر الإنترنت، السبت، مع المبعوث الأممي بتجميد الحكومة اليمنية اتفاقَ السويد الموقع مع الحوثيين، مشيرا بحسب ما نقلته وسائل الإعلام الرسمية اليمنية إلى نفاد صبر الشرعية الواقعة تحت ضغوط داخلية متزايدة لتجميد العمل باتفاق ستوكهولم أو إلغائه، ردا على الانتهاكات الحوثية للاتفاق في الحديدة وتصعيد هجومها على مأرب ومناطق أخرى محررة.

وجاءت التصريحات الحكومية في أعقاب لقاء ضم المبعوث الأممي، الأربعاء، مع كبير مساعدي وزير الخارجية الإيراني، وصفه غريفيث بالبناء، مؤكدا أنه تم في اللقاء "تبادل وجهات النظر حول الجهود للتوصل إلى وقف إطلاق النار على مستوى اليمن وخلق جو مناسب لاستئناف العملية السياسية".

وتتزامن الضغوطات الدولية لإقرار خطة المبعوث الأممي للسلام في اليمن مع تفاقم حالة الصراع بين مكونات الشرعية ودفع تيار قطر باتجاه نقل الصراع إلى المحافظات الجنوبية المحررة، في الوقت الذي تتعرض فيه مدينة مأرب لهجوم عنيف ومستمر من قبل الميليشيات الحوثية، استخدمت فيه الصواريخ على نطاق واسع، الأمر الذي تسبب في سقوط عشرات المدنيين جراء تعرض الأحياء السكنية والمرافق العامة للهجمات الحوثية، التي أكد مراقبون أنها تهدف إلى إجبار المدنيين على النزوح لتحويل المنطقة إلى ساحة مواجهات عسكرية تعتبرها الميليشيات الحوثية معركة فاصلة في الحرب للسيطرة على مناطق النفط والغاز والدخول في أي مفاوضات قادمة حول الحل النهائي بأوراق قوة لا يمكن المساومة

«مجموعة الأزمات الدولية» تتهم الحوثي بنهب الثروات

قادة حوثيون يسخرون عائدات ضرائب النفط والغاز لنشاطاتهم التجارية والعقارية

«الأمناء» محمد مرشد عقابي:

ذكرت مجموعة الأزمات الدولية في تحديثها الأخير أن قادة ميليشيا الحوثي الإرهابية المملوكة لـ«إيران» يستخدمون الثروات الجديدة التي حصلوا عليها بشكل كبير في توسيع نشاطاتهم التجارية في الأراضي والممتلكات العقارية.

وقالت في تقريرها المعنون بـ«إعادة التفكير في كيفية تحقيق السلام في اليمن» بأن الميليشيات الحوثية أصبحت أكثر فعالية في فرض الضرائب على السلع والشركات.

وأوضحت مجموعة الأزمات الدولية بأن «ميليشيا الحوثي تسيطر على مدينة صنعاء اليمنية، ومعها المركز الاقتصادي الرئيس في البلاد ومؤسساتها القائمة وتستحوذ على تجاره وتوزيع الوقود».

وأشارت إلى أن «الميليشيات المسلحة المملوكة لإيران سيطرت على تجارة قطاع الطاقة وتربح من مبيعات النفط والغاز اللذين ينقلان إلى مناطقها بصورة كبيرة وخيالية».

وأضافت في تقريرها أن «الميليشيات الحوثية تستخدم جزءًا من هذه الأموال لدعم مجهودها الحربي ولا تدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية منذ السنوات الأربع الماضية».

وفي سياق متصل، تتعالى شكاوى التجار في العربية اليمنية من زيادة الابتزاز الذي تمارسه ميليشيا الحوثي وكذا قيامها بتحصيل الضرائب بصورة مضاعفة ومخالفة للقانون، فضلاً عن الجبايات والإتاوات التعسفية وغير القانونية المفروضة على التجار بصورة شبه يومية.

على ذات الصعيد، أكد الخبير الاقتصادي اليمني مصطفى نصر في تصريحات صحفية لعدد من وسائل الإعلام أن سلطات جماعة الحوثي اتخذت عدداً من الإجراءات الهادفة لتنمية العائدات الضريبية ولا تهتم بتوقف النشاط التجاري بقدر اهتمامها بأساليب السطو على حقوق وأملاك المواطنين.

وعدلت الميليشيات الحوثية في وقت سابق قانوني الضرائب والزكاة، ووسعت شريحة كبار المكلفين من (1300) مكلف تزيد تداولاتهم التجارية على (200) مليون ريال في القانون القديم إلى أكثر من (25) ألف مكلفا تزيد تداولاتهم التجارية على (100) مليون ريال في قانون الضرائب والزكاة المعدلين.

وقدرت العديد من الترجيحات في مصلحة الضرائب اليمنية ان تصل موارد الجماعة الإيرانية الضريبية خلال العام 2020م وفقاً لقانون الضرائب الحوثي الجديد الى تريليون و(400) مليار ريال.

وتتخذ ميليشيا الحوثي من مصلحة الضرائب بصنعاء الخاضعة لسيطرتها أداة لنهب جميع التجار ومصادرة أموالهم بالباطل، حيث يشكو التجار قيام مسلحي الحوثي بفرض رسوم وجبايات خارجة عن إطار القانون بالإضافة إلى مطالبتهم بدفع مبالغ مالية كبيرة لعشر سنوات بذريعة ما تسمى «تسوية ضريبة».

INTERNATIONAL CRISIS GROUP